الأمم المتحدة

S/2021/596



Distr.: General
24 June 2021
Arabic
Original: English

تنفيذ الفقرة 6 من القرار 1956 (2010)

التقرير العشرون للأمين العام

أولا – مقدمة

1 – هذا التقرير مُقدَّم عملاً بالفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 1956 (2010) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدم إليه تقارير خطية كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2012، تتضمن تقييماً لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة 21 من القرار 1483 (2003)، التي تقتضي من العراق أن يودع في الصندوق نسبة 5 في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي. ويتناول هذا التقرير العشرون التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري التاسع عشر (S/2021/17) في 6 كانون الثاني/يناير 2021.

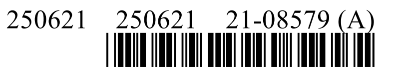
ثانيا – التطورات

2 – بموجب قرار مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات 276 (2017)، خُفضت النسبة المئوية للعائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط التي يتعين إيداعها في صندوق التعويضات من 5 في المائة بموجب القرار 1483 (2003) إلى 0,5 في المائة لعام 2018، و 1,5 في المائة لعام 2019، و 3 في المائة لعام 2020. وستظل النسبة 3 في المائة إلى حين سداد التعويضات المستحقة بالكامل.

3 – وواصل مجلس الإدارة، باعتباره السلطة المسؤولة عن الترتيبات التي تكفل تسديد المدفوعات لصندوق التعويضات، رصد المبالغ المودعة في الصندوق عن كثب. وواصلت أمانة اللجنة أيضا تعاونها مع لجنة الخبراء الماليين العراقية، وهي الهيئة الإشرافية المسؤولة عن مراقبة عائدات النفط العراقية وأوجه استخدامها والإبلاغ عنها.

4 – وحتى الآن، وصل متوسط الإيرادات الشهرية لصندوق التعويضات في سنة 2021 إلى 164,5 مليون دولار. ومنذ صدور تقريري السابق، سددت اللجنة دفعتين فصليتين للكويت، واحدة بمبلغ 270 مليون دولار في 26 كانون الثاني/يناير وأخرى بمبلغ 380 مليون دولار في 27 نيسان/أبريل. وبعد تسديد هاتين الدفعتين، بلغ مجموع التعويضات التي سدَّدتها اللجنة حتى الآن 50,7 بليون دولار، وبذلك





21-08579 (A) 250621 250621

يبقى مبلغ يناهز 1,7 بليون دولار يتعيّن دفعه للكويت لتسوية المطالبة الأخيرة المتبقّية. واستنادا إلى مستويات الإيرادات الحالية للصندوق وإلى التوقعات الحديثة، فإن اللجنة تتوقع أن يتم سداد المبلغ المتبقي في النصف الأول من عام 2022، وهو ما ستُختتم به الولاية المنوطة بها.

5 - وأود أن أذكّر بأن العائدات المتأتية من مبيعات صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية تودع في الحساب الذي حل محل صندوق تنمية العراق. وأظهرت مراجعة ذلك الحساب لعام 2018 وجود نقص في الإيداعات لدى صندوق التعويضات لأن القيمة المعادلة للمعاملات غير النقدية لم تودَع. وقد تابعت أمانة اللجنة هذه المسألة مع لجنة الخبراء الماليين العراقية، وتم سد العجز لعام 2018، مع إيداع مبلغ 55 مليون دولار في الصندوق. وقد صدر تقرير مراجعة ذلك الحساب لعام 2019 في 8 آذار/مارس 2021. وقد أظهر عجزا قدره 162 مليون دولار، وقد أودع فيما بعد مبلغ يعادله في الصندوق. واستنادا إلى هذا التطور وإلى مستويات الإيرادات الحالية للصندوق ولما أعرب عنه مجلس الإدارة من ارتياح إزاءها، أودّ أن أعرب عن سروري إزاء التزام حكومة العراق المستمر بالامتثال لالتزاماتها.

6 - وأود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري المتواصل لحكومة العراق ولجنة الخبراء الماليين العراقية لتعاونهما المستمر مع لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.
